مجلة العلوم التربوية والتنمية
مجلة علمية دورية محكمة
ربع سنوية
تعالج القضايا التربوية والتنموية
تصدرها
مؤسسة مصر المستقبل للتنمية

العدد(١) يناير ٢٠٢٥

ملخص رسالة دكتوراه بعنوان

التخطيط لتنمية الشراكة بين القطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم لتعميم نظام المدارس التكنولوجية التطبيقية في ضوء خبرات بعض الدول

إعداد
د./ أحمد محمد أحمد أبوحسين
المدير الأكاديمي لمدرسة WE للتكنولوجيا التطبيقية
بطور سيناء- محافظة جنوب سيناء
دكتور الفلسفة في التربية
كلية الدراسات العليا للتربية
جامعة القاهرة

ملخص رسالة دكتوراه بعنوان

التخطيط لتنمية الشراكة بين القطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم لتعميم نظام المدارس التكنولوجية التطبيقية في ضوء خبرات بعض الدول

إعداد

د./ أحمد محمد أحمد أبوحسين[١]

مقدمة الدراسة، وأسئلتها:

يعد التعليم الفني أحد الأدوات الرئيسة لتحقيق برامج التنمية الشاملة، بل إنه يعتبر قاطرة التنمية، فإذا كان التعليم مفتاح إستراتيجية التنمية، فإن التعليم الفني هو المفتاح الرئيس الذي يمكنه تغيير عالم العمل والاقتصاد، وتحسين نوعية الحياة حيث يسعى بنوعياته المختلفة إلى إعداد القوى العاملة الماهرة اللازمة؛ لخدمة خطط التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للدولة التي تصب مباشرة في سوق العمل، حيث يمثل التعليم المهني والتدريب في الدول المتقدمة (٨٠ %) من الإنتاج الصناعي العالمي، أما الدول النامية انشغلت بالنزاعات الداخلية والإقليمية التي استنزفت مواردها، وأدت إلى ضعف نموها الاقتصادي، ولم تستطع برامجها التعليمية والأكاديمية أن تسد الفجوة في احتياجات سوق العمل الأمر الذي تسبب في وجود أعداد كبيرة من المؤهلين أكاديميًا، والذين تنقصهم الدراية التقنية في إدارة عجلة الإنتاج، فتحولت هذه الدول إلى دول مستهلكة للسلع والخدمات ومصدرة لثرواتها الطبيعية كمواد خام.

وبمرور الزمن اتسعت الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وأصبحت تواجه تحديات عديدة من أهمها تزايد حالات البطالة الأمر الذي يستوجب ضرورة أن تتوجه الدولة إلى إدخال التعليم الفني في أولوياتها.

وتتبنى معظم دول العالم خططًا حديثة لتطوير التعليم الفني لربطة بخطط التنمية الاقتصادية، والعمل على تحويل الفرد من متلقٍ سلبي ومستهلك للعلوم والتكنولوجيا إلى مبتكر

---

١ – المدير الأكاديمي لمدرسة WE للتكنولوجيا التطبيقية–بطور سيناء – محافظة جنوب سيناء –دكتور الفلسفة في التربية–كلية الدراسات العليا للتربية–جامعة القاهرة

ومنتج لها يتعامل معها بوعي وإدراك، قادر على التكيف مع متطلبات العمل المتغيرة من خلال اكتسابه لمهارات مهنية وعملية قابلة للتطبيق.

ويعيش المجتمع المصري تغييرات اجتماعية كثيرة عكسها سوق العمل ، حيث احتياجات جديدة واختصاصات حديثة تتطلب من النظام التعليمي الاستجابة لها من خلال مخرجاته ، ويقتضى هذا الوضع استحداث أنماط تعليمية جديدة تسهم في توفير عمالة ذات كفاءة عالية ومناسبة ، فلم تعد مهمة النظام التعليمي تلبية الطلب الاجتماعي فحسب ، بل أصبحت مهمته الأولى هي تأدية دور مجتمعي تنموي شامل يوازن بين الطلب الاجتماعي واحتياجات الاقتصاد الحديث، وهذا لا يتحقق إلا بإعادة النظر في التعليم، من حيث الأهداف، والمناهج ، والأساليب ، حتى تتواءم مخرجاته مع سوق العمل المتغير باستمرار، فإذا ظل النظام التعليمي السائد في المجتمع على أوضاعه دون تغيير، فسيتحول إلى عائق تنموي لا يستطيع خريجيه تلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة باستمرار.

هذا وقد أكدت العديد من الدراسات على أنه بالرغم من التوسع الملحوظ في التعليم الفني الصناعي في مصر إلا أنه مازال يواجه الكثير من المشكلات التي تقف دون تحقيق أهدافه، ومنها: ضعف مستوى برامج التعليم الفني الصناعي، مما يؤثر سلبًا على كفاءة خريجي هذا النوع من التعليم، ووجود فجوة كبيرة بين برامج التعليم الفني الصناعي والمتطلبات المتجددة لسوق العمل، وضعف التوازن الكمي والكيفي بين مخرجات التعليم الفني الصناعي ومتطلبات سوق العمل، وضعف الارتباط بين المقررات الفنية والتدريبات العملية، وجمود مناهج التعليم الفني، فلم تحظ مناهج التعليم الفني الصناعي بقدر من التطوير لسنوات طويلة، مما أدى إلى تخلفها، وضعف مواكبتها لسوق العمل، ومتطلبات المجتمع المتغيرة، وندرة التخصصات الفنية التي يحتاج لها سوق العمل، وزيادة أعداد الخريجين من تخصصات على حساب تخصصات أخرى.

وقد أدت المشكلات السابقة إلى شكوى رجال الصناعة في مصر من أن التعليم الفني الصناعي لا يخرج الفني والعامل المؤهل فنيًا للتعامل مع الآلات الحديثة، واستيعاب التكنولوجيا المتطورة التي تعمل بها الآلات، وأن مختلف الصناعات يعتمد ٩٠ % منها على العنصر البشري

المدرب تدريبًا فنيًا وعلميًا، والذي لا يتوفر في العمالة المصـرية، الأمر الذي أدى إلى تخرج أعداد كبيرة من التعليم الفني دون تعلم مهارات حقيقة تؤهله لفرصة عمل مناسبة.

ومن هذا المنطلق ظهرت في الأفق مدارس التكنولوجيا التطبيقية، والتي تعرف بأنها مدارس نموذجية للتعليم الفني، وتعمل على تطبيق المعايير الدولية في طرق التدريس والتدريب المتبعة، وتقوم هذه المدارس على الشـراكة بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وشـركات القطاع الخاص والمؤسـسـات التعليمية؛ من أجل الارتقاء والنهوض بمنظومة التعليم الفني بمصـر، وإعداد خريجين مؤهلين للعمل بالسوق المحلية والدولية، وإعداد وتأهيل المعلمين وفق أحدث النظم والمعايير الدولية من خلال تدريبات معتمدة على أيدي خبراء من داخل وخارج مصر.

وتعمل مدارس التكنولوجيا التطبيقية على تأهيل عدد كبير من الطلاب وتزويدهم بالمهارات والقدرات التي تسمح لهم بتلبية احتياجات سوق العمل، وذلك من خلال إعداد خريجين ذوي مستوى عالٍ من التعليم، ولديهم مهارات فنية عالية، وقادرين على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، مؤكدًا أنه يتم توفير العديد من المميزات للطلاب الذين تم قبولهم، مثل: حصـولهم على شـهادة مصـرية ذات جودة عالمية، وتدريبات عملية بمصانع وشركات الشريك الصناعي، وأولوية تعيين المتميزين بها، ذلك بالإضافة إلي حصولهم على مكافآت مادية أثناء فترات التدريب العملي.

مشكلة الدراسة:

في ضـــوء نتائج الدراســـات الســـابقة، وفي ضـــوء النتائج التي توصـــلت إليها الدراســـة الاســـتطلاعية، ومن خلال الخبرة الذاتية للباحث حيث يعمل بالتربية والتعليم ذلك يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن التخطيط لتنمية الشـــراكة بين القطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم لتعميم نظام المدارس التكنولوجية التطبيقية في ضوء خبرات بعض الدول؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما نظام التعليم الثانوي الفني في مصر من الأدبيات التربوية؟

٢-ما طبيعة الشراكة المجتمعية بين القطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم في مصر؟

٣-ما نظام المدارس التكنولوجية التطبيقية في مصر؟

٤-ما خبرات بعض الدول الأجنبية في مجال المدارس التكنولوجية التطبيقية؟

٥-ما واقع التخطيط لتنمية الشـــراكة بين القطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم لتعميم نظام المدارس التكنولوجية التطبيقية في مصر؟

٦-ما التصـور المقترح لتنمية الشـراكة بين القطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم لتعميم نظام المدارس التكنولوجية التطبيقية في ضوء خبرات بعض الدول؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

١- تعرف مراحل التعليم الثانوي الفني في مصر.

٢- تعرف نظام المدارس التكنولوجية التطبيقية وفلسفتها وأهدافها.

٣- الوقوف على تجارب بعض الدول في مجال المدارس التكنولوجية التطبيقية.

٤- تعرف طبيعة الشراكة المجتمعية بين القطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية.

٥- بناء تصـــور مقترح لتنمية الشـــراكة بين القطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم؛ لتعميم نظام المدارس التكنولوجية التطبيقية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراســة الحالية من كونها قد تمثل إضــافة جديدة للعاملين في المجال التربوي عامة ومجال الإدارة المدرســية للمدارس التكنولوجية التطبيقية على وجه الخصــوص ومدارس التعليم الفني على وجه العموم، ويمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى نوعين هما:

الأهمية النظرية:

سوف تفيد هذه الدراسة كل القائمين على إدارة هذه المدارس ومتابعتها من خلال:

١- إبراز حاجة الإدارة المدرسية؛

٢- للأخذ بأساليب الإدارة الحديثة للاستعانة بها في تطوير النظام التعليمي، حيث لا تعد وظيفة الإدارة المدرسية قاصرة على تطبيق الأنظمة واللوائح التي تصدرها المركزية، وإنما يتعدى ذلك إلى اســـتخدامها لجميع الإمكانيات، والأســـاليب الإدارية المتاحة بكفاءة وفاعلية؛ تؤدى إلى تحقيق أهداف العملية التعليمية.

الأهمية التطبيقية:

سوف تفيد الدراسة العاملين بالمدارس التكنولوجية التطبيقية، وكذلك رجال الأعمال وقيادات الوزارة من خلال تحديد واقع المدارس التكنولوجية التطبيقية، وذلك من خلال أهمية تعميمها في ضوء تجارب بعض الدول.

منهج الدراسة وأدواتها:

أولا: منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي؛ وذلك لملاءمته للدراسة، ويمكن توظيفه في وصف الدراسة وتشخيصها، وإلقاء الضوء على مختلف جوانبها، وجمع البيانات اللازمة عنها، مع فهمها وتحليلها من أجل الوصول إلى المبادئ والقوانين المتصلة بالظواهر والعمليات الاجتماعية الأساسية، والتصرفات الإنسانية، وتحديد الممارسات السائدة، ومن ثم التحليل الدقيق المتعمق الذي يقود الباحث إلى استخلاص العلاقات، والاستنتاجات المتضمنة لمشكلة الدراسة.

حدود الدراسة: اقتصرت الدراسة على الحدود الآتية:

١- **الحدود الجغرافية:** تم اختيار ثلاث مدارس من المدارس التكنولوجية التطبيقية في محافظات الجيزة، والمنوفية، والشرقية.

٢- **الحدود البشـرية:** تم التطبيق على عدد من الســادة مديري ووكلاء المدارس ومعلمي المدارس التكنولوجية التطبيقية، والســـادة المعلمين، والعاملين بها، والمهتمين بأمور التعليم، ورجال الأعمال.

٣- **الحدود الموضوعية:** تهتم الدراسة الحالية بالتأكيد على أهمية الشراكة، ودعم وتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم؛ لتعميم نظام المدارس التكنولوجية التطبيقية.

٤- **الحدود الزمانية:** سوف يتم التطبيق على الفترة الزمنية بين عامي ٢٠٢١، و٢٠٢٣.

أدوات الدراسة

أ- **الدراسة الاستطلاعية**

ب- **استبانة يتم تطبيقها على عينة الدراسة**

حدود الدراسة: اقتصرت الدراسة على الحدود التالية:

٥- **الحدود الجغرافية:** تم اختيار (١٨) مدرســـة من المدارس التكنولوجية التطبيقية في مختلف المحافظات

٦- **الحدود البشـرية:** تم التطبيق على عدد من الســادة مديري ووكلاء المدارس ومعلمي المدارس التكنولوجية التطبيقية، والســـادة المعلمين، والعاملين بها، والمهتمين بأمور التعليم، ورجال الأعمال.

٧- **الحدود الموضوعية:** تهتم الدراسة الحالية بالتأكيد على أهمية الشراكة، ودعم وتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم لتعميم نظام المدارس التكنولوجية التطبيقية

٨- **الحدود الزمانية:** سوف يتم التطبيق على الفترة الزمنية بين عامي ٢٠٢١ ٢٠٢٣.

نتائج الدراسة

النتائج الخاصة بالفروق بين استجابات أفراد العينة على مدى الموافقة على الاستبانة مجملة ومحاورها بحسب متغيرات الدراسة

أولا: متغير النوع: لحساب دلالة الفروق تبعا لمتغير النوع بين متوسطات تقديرات الحدوث لدى أفراد العينة لدرجة حدوث ممارستهم في تطوير التخطيط لتنمية الشراكة بين القطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم لتعميم نظام المدارس التكنولوجية التطبيقية تعزى لمتغير النوع (ذكر، أنثى)؟ قام الباحث باستخدام اختبار "ت: "لعينتين مستقلتين Independent Samples T test"

ثانيا: متغير الدرجة الوظيفية: لحساب دلالة الفروق تبعا لمتغير الوظيفة بين متوسطات تقديرات الحدوث لدى أفراد العينة لدرجة ممارستهم لدورهم في تطوير التخطيط لتنمية الشراكة بين القطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم لتعميم نظام المدارس التكنولوجية التطبيقية تعزى لمتغير الدرجة الوظيفية (معلم– وكيل– مدير)؟ قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA.

ثالثا: متغير سنوات الخبرة

لحساب دلالة الفروق تبعا لمتغير سنوات الخبرة بين متوسطات تقديرات الحدوث لدى أفراد العينة لدرجة ممارستهم لدورهم في تطوير ممارسات في تطوير التخطيط لتنمية الشراكة بين القطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم لتعميم نظام المدارس التكنولوجية التطبيقية تعزى لمتغير سنوات الخبرة (أقل من خمس سنوات، من ٥: ١٠–أكثر من ١٠ سنوات)؟ قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي. One Way ANOVA

أسفرت الدراسة الميدانية عن عدة نتائج إيجابية وأخرى سلبية:

الجوانب الإيجابية التي ميزت مدارس التكنولوجيا التطبيقية عن باقي المدارس الفنية والتي تتمثل فيما يلي:

- القواعد المتبعة في التعامل مع طلبة المدارس التكنولوجية التطبيقية وتوظيف الخريجين والارتباط بسوق العمل والإدارة المدرسية تسعى المدارس للتميز حيث إنها ترتبط بسوق العمل ولديها إدارة تسعى الى تحقيق ما تهدف اليه وهو زيادة الشراكة بين القطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم لتعميم نظام المدارس التكنولوجية التطبيقية.
- زيادة فرص استخدام التقنيات الحديثة وخاصة المرتبطة بالمدارس التكنولوجية التطبيقية وذلك عن طريق وضع دليل موحد للعمل داخل المدرسة. بالإضافة إلى وجود قاعدة بيانات شاملة للمدرسة وربطها إلكترونيا بباقي المدارس؛ مما يؤدي إلى توثيق قنوات الاتصال بين المدارس وبعضها مع تدعيم قنوات الاتصال بين المدرسة والمجتمع المحلي للمساهمة في حل بعض مشكلات المدرسة.
- زيادة عدد المبتعثين للخارج للإسهام في التخطيط لنشر فكرة المدارس التكنولوجيا التطبيقية وذلك للاستعانة بالخبرات العالمية في مجال التخطيط لتنمية الشراكة بين القطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم لتعميم نظام المدارس التكنولوجية التطبيقية.
- عقد ورش العمل والندوات التخصصية في مجال التخطيط لمواكبة العصر مع التوسع في البحوث والأعمال المشتركة المتعلقة بالتخطيط. مع وضع معايير خاصة لانتقاء العاملين بإدارة المدرسة، وذلك للتوسع في التخطيط لتنمية الشراكة بين القطاع الخاص ووزارة التربية والتعليم لتعميم نظام المدارس التكنولوجية التطبيقية.
- واقع توظيف الخريجين والارتباط بسوق العمل مع طلبة المدارس التكنولوجية التطبيقية تدفع القائمين على إدارة هذه المدارس تعمل دائما على دراسة احتياجاتهم المستقبلية للتنبؤ بالمستقبل المهني لخريجي المدارس.

الجوانب السلبية التي تحول دون تحقيق مدارس التكنولوجيا التطبيقية لأهدافها والتي تمثلت فيما يلي:

- منظومة الإدارة تعمل على قدر من الجدية، ولكنها في البدايات فهي تحتاج الى زيادة في إجراءاتها من دورات وورش عمل تتوافق مع ما تسعى اليه الوزارة مع طلبة المدارس التكنولوجية التطبيقية.
- يقضي الطلاب نصف وقتهم خلال السنتين الثانية والثالثة يتدربون في المصنع أو في الموقع، وتعمل المدرسة كحلقة وصل للتوظيف بسبب ارتباطها الوثيق بالصناعة وهذا يتطلب وضع خطط للمتابعة لعدم الخلط بين مفهوم المدراس التطبيقية والمدارس التقليدية.
- واقع سياسات القبول بالمدارس التكنولوجية التطبيقية ما زال في طور التطوير وانه يحتاج الى وضع اليات وسياسيات بما يتماشى مع رؤية المدراس.
- نموذج المدارس التكنولوجية التطبيقية يعتمد على استخدام المدارس الحالية مع الطلاب والمعلمين كما هو موجود في نظام التعليم الفني التقليدي، فإن العمل يتطلب ان تتعامل مع التحدي باعتباره واحدًا في التحول الثقافي واسلوب التعلم الجديد يتطلب أن تكون المناهج الأكاديمية الجديدة فعالة.
- ضرورة التخطيط لتعزيز مهارات التعليم الامر الذي يتطلب وضع رؤية مستقبلية مقترحة للتخطيط لتعزيز مهارات التعليم لدى طلاب مدارس التكنولوجيا التطبيقية.